للنشر الفوري
20 أكتوبر 2014

وفد مراقبي الانتخابات على المدى القصير يلتحق ببعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني

تونس – يصل إلى تونس خلال الأيام القادمة وفد مراقبي الانتخابات على المدى القصير للمشاركة في البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بالانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر الجاري، وينضم الفريق إلى أعضاء البعثة التي تضم حالياً سبعة مراقبين على المدى الطويل متخصصين في تونس منذ شهر أوت الماضي.

ويقود البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات كل من دارل ديتسكيريتير الوزير الأول السابق لمقاطعة نوفا سكوتيا الكندية وزكية الخطابي عضو البرلمان البلجيكي وكين ولاك رئيس المعهد الديمقراطي الوطني، ويشارك في البعثة أكثر من 50 عضواً يمثلون شخصيات منتخبة وخبراء سياسيين ونشطاء في المجتمع المدني من أكثر من 20 دولة.

وقالت نيكول روسال مديرة المعهد الديمقراطي الوطني في تونس "هذه الانتخابات تمثل خطوة هامة بالنسبة لتونس وجميع التونسيين والتونسيات"، وأضافت أن "شفافية هذه العملية ستكون حاسمة في بناء ثقة الناخبين، كما تمثل مراقبة الانتخابات جزءً أساسياً في هذه العملية".

ومن المقرر أن يلتقي المراقبون قبل إنتشارهم في مختلف المدن التونسية بمسؤولين عن الانتخابات وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كما ويطلع أعضاء البعثة على أخر التطورات حول التقدم المسجل في الإستجابة لتوصيات بعثة تقييم فترة ما قبل الانتخابات التي نظمها المعهد الديمقراطي الوطني بالإشتراك مع المعهد الجمهوري الدولي في شهر سبتمبر الماضي، ويتوجه المراقبون إلى مختلف الدوائر الإنتخابية في تونس للقاء الهيئات الانتخابية الجهوية والمترشحين والصحافيين ومراقبي الانتخابات التونسيين.

ويقوم أعضاء البعثة يوم الاقتراع بزيارة العديد من مراكز الإقتراع لمراقبة عمليات التصويت والعد والفرز والعودة بعدها إلى العاصمة تونس لإعداد البيان الأولي لبعثة مراقبة الانتخابات الذي سيقدم خلال ندوة صحفية تنعقد يوم 27 أكتوبر.

ومن الجدير بالذكر أن المعهد الديمقراطي الوطني قام بمراقبة الانتخابات في أكثر من 63 دولة في العالم وستقوم البعثة بتنفيذ مهامها بصفة غير حزبية ووفقاً للقانون التونسي والمعايير الدولية الواردة في إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات.

وخلال فترة الإنتقال السياسي الحالية في تونس، ينظم المعهد الديمقراطي الوطني عدة برامج تهدف إلى إرساء بيئة سياسية تنافسية وأفضل تمثيلاً، تتنافس فيها الأحزاب السياسية فعلياً للدفاع عن مصالح المواطنين، ويقوم المجتمع المدني بدور فاعل في مراقبة العملية السياسية، كما ويساعد المعهد الديمقراطي الوطني منذ سنة 2000 التونسيين ذوي التوجهات الديمقراطية والإصلاحية في إطار جهودهم الرامية إلى إشاعة بيئة سياسية أكثر شمولية وتشاركية.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية غير ربحية غير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين والإنفتاح والمساءلة في الحكم. مزيد من المعلومات متاحة على www.ndi.org

لمزيد من المعلومات:
في تونس، غابي سيناي، gsenay@ndi.org و +216 92 18 34 69
في واشنطن، كاثي غاست، kgest@ndi.org و 202-728-5535